جون لوك ومفهوم الليبرالية

المدرس المساعد : حوراء حميد محسن

hawraa77@uomustansiriyah.edu.iq

يعد جون لوك رائداً للحرية والليبرالية وذلك بما جسده في مؤلفاته ، ففي كتابه : في الحكم المدني هو في الحريات السياسية ورسالة في التسامح في الحرية الدينية وكتابه : بعض الاعتبارات حول انخفاض الفائدة ورفع قيمة النقود في الحرية الاقتصادية اما بعض الافكار حول التربية الذي يعد يعد جزءاً من المنظومة الليبرالية , كما أن سياسة لوك متضامنة مع فلسفته ، التي تغلب عليها الاختيارية وفلسفته السياسية كمجمل فلسفته تستدعي قوة الواقع فبرأي لوك أن الانسان في اخر الامر كائن عاقل وأن الحرية لا تنفصل عن السعادة وغاية السياسة هي غاية الفلسفة ذاتها أنها البحث عن سعادة تكمن في السلم والانسجام والامن ، فلاسعادة بلا ضمانات سياسية ولاسياسة الأ ويجب أن تسعى الى نشر سعادة معقولة .

بالاضافة الى أن لوك يرى أن حالة الطبيعة هي حالة سلمية أو على الاقل سلمية نسبياً وليست مفترسة كما عند هوبز , فحالة الطبيعة تعني عنده " هي وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وبذاتهم كما يرتأون ضمن أطار سنة الطبيعة وحدها ، ودون أن يحتاجوا الى أذن أحد أو يتقيدوا بمشيئة أي انسان " وهو وضع من المساواة حيث تتكافأ السلطة والسيادة كل التكافؤ : فلا يكون حظ احد منهما أكثر من حظ الاخر اذ ليس أثبت من

مخلوقات من النوع والمرتبة نفسها تنعم دون تمييز بالمميزات الطبيعية ذاتها وبالوظائف عينها , ينبغي أن تتساوى كل التساوي بينها دون أن يسخر احدها من الاخر او ينقاد له "

تظهرفكرة الحقوق الطبيعية للافراد التي يستمدونها من القانون الطبيعي وهذا القانون يفرض نفسه على الجميع فمنه يستمد الافراد مباشرة حقوقهم الاساسية فضلا عن أنه يقيد المشرع بقيود دستورية لايستطيع مجاوزتها .

تعد حالة الطبيعة هند لوك حالة استباحة ،بينما في نظرة هوبز حالة حرب ، كما أنها ليست محكومة كما كانت عند هوبز بواسطة اشخاص يسعون للسيطرة والتحكم في حياة الاخرين ، على العكس عند لوك هي مكان يدرك فيه الاشخاص أنه ليس مباحاً لا أن يدمر نفسه أو أن يدمر أي كيان أو شي يملكه .

ادرك لوك في دفعه لتأييد الحرية الفردية أن حاجة المواطنين الى تقبل وجود قيود اخلاقية معينة في حياتهم يعد مسألة جوهرية لتأمين الحرية في اطار قانونه الطبيعي . وليس حقي الحرية والمساواة هما الوحيدان في حالة الطبيعة بل حق الملكية فيقول لوك " حددت الطبيعة مقدار الملكية تحديداً عادلاً أذ جعلته منوطاً بمدى عمل الانسان ومطالب حياته ، ولما استحال أن يمتلك المرء كل شي بجهده الخاص ، واستحال أن تستنفذ مطالبه اكثر من جزء ضئيل لخيرات الارض ، استحال أن يعدو رجل على حقوق اقرانه ويكتسب ملكاً يلحق الضرر من جرائه بجاره" يوضح لوك أن هذا الحق بالملكية لايمكن أن يحول دون نزاع الناس فيما بينهم

فيقول " قنع البشر بادئ بدء ، بما كانت تجود به الطبيعة عليهم دون اسعاف بما يسد حاجاتهم ، ولما جعل أزدياد عدد السكان والمواشي وصك العملة في بعض اصقاع الارض عزيزة وذات قيمة عمدت الجماعات البشرية الى أقامة حدود لاراضيها المختلفة ووضعت الشرائع لتعيين املاك الافراد ، وهكذا وطدت دعائم الملكية التي استحدثها العمل بالتعاقد والاتفاق " حيث وضح لوك أن محاولة كل فرد أن يطبق قانون الطبيعة لصالحه وحماية الحقوق الطبيعية للافراد يظهر بصورة عقد اجتماعي حيث ينشأ عندما ينقل الافراد سلطاتهم الى شخص أو اشخاص يكونون حكومة ملكية وتكون مهمة هذه السلطة السياسية هي المحافظة على الحقوق الطبيعية للافراد وينص العقد على الأ يتنازل الافراد عن حقوقهم الا بقدر يتيح للسلطة أن تقوم بواجباتها للدفاع عن مصالحهم ولا يجوز هذا الانتقال الى الحالة السياسية الابرضاء الافراد فأصل قيام الحكومة هو رضاء الافراد . كما ينص العقد بأن الحاكم طرف في العقد شأنه شأن المحكوم وأذا قصر احد الطرفين في تنفيذ العقد اصبح الطرف الثاني في حل من الالتزام بتعهداته وبذلك يكون للشعب الحق في تغيير حكومته أذا أخلت بالعقد أو استبد الحاكم ، ويختلف العقد عند لوك عما هو عند هوبز حيث اعتبر هوبز العقد دائما ومطلقاً اما لوك عنده مؤقت ويستبدل .

وايضا تنشأ الديمقراطية الدستورية من خلال المشاركة في العقد ، فالديمقراطية عند لوك لاتتميز بأنها استجابة لرأي ومشاركة الافراد ، وانما في خضوعها لقيود لايمكن المساس بها من حريات الافراد وحقوقهم الاساسية ولو بأسم الاغلبية .

اشكال الحكومات عند لوك تقسم الى الحكم الديمقراطي أو حكم أوليغاركية أو حكم ملكي ويقسم الاخير الى قسمين فاذا كانت هذه السلطة قد خلعت عليه وعلى ورثائه من بعده فهي ملكية وراثية ، اما اذا كانت قد خلعت عليه مدى حياته فقط بحيث يعود حق تعيين خلف له الى الاكثرية لدى وفاته فهي ملكية أنتخابيه .

كذلك نجد لوك يؤكد على توفر ثلاث سلطات في الدولة هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة الدولية (الأتحادية) ولكل واحدة وظيفتها الخاصة وهي كالأتي :

1. السلطة التشريعية: وهي السلطة التي تكون وظيفتها تشريع القوانين

2. السلطة التنفيذية: وهي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين التي يضعها الشعب عن طريق السلطة التشريعية

3. السلطة الأتحادية: وهي السلطة التي تكون وظيفتها اعلان الحرب وأقرار السلم والانضمام الى الاحلاف وتوقيع المعاهدات وتنظيم سائر العلاقات مع كل الافراد والجماعات الخارجة عن الدولة .

أكد لوك على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فلكل واحده منهما هيئة مستقلة عن الاخرى ، ويسوغ هذا الفصل على اساس طبيعة السلطة التنفيذية لانها

دائمة اما السلطة التشريعية فهي مؤقتة فلابد من الفصل بين السلطتين لان جمعهما في يد واحدة من شأنه أن يؤدي الى الاستبداد أو القضاء على الحرية .

ويظل لوك المؤسس الحقيقي للمذهب الليبرالي ، في دفاعه عن الملكية الدستورية بعد الثورة الانجليزية . وقد بدأت تظهر بشكل واضح فكرة الحقوق الطبيعية للافراد والتي يستمدوها من القانون الطبيعي السابق على القوانين الوضعية والذي يفرض نفسه على الجميع فمنه يستمد الافراد مباشرة حقوقهم الاساسية فضلاً بانه يقيد المشرع بقيود دستورية لا يستطيع مجاوزتها ، ولا يمكن المساس بحريات الافراد وحقوقهم الاساسية ولو بأسم الاغلبية ، فالعقد عند لوك ليس تنازلاً من الافراد بالسيادة للسلطان ، " بقدر ما هو اتفاق بين الجميع في أطار القانون الطبيعي وهذه هي فكرة الديمقراطية الدستورية ' فهي تحمي حقوق الافراد الاساسية وحرياتهم.

يؤكد لوك على مبدأ اصبح فيما بعد احد أسس الليبرالية وهو العلاقة بين الحرية الفردية والملكية الخاصة ، فالحرية تتطلب تنوع الملكيات وبهذا تصبح الملكية الخاصة شرطاً لحرية الافراد ، وكذلك نجد لدى لوك مبدأيين اساسيين من مبادئ الليبرالية التي استمرت معه الى وقتنا ، إلا وهما فكرة دولة القانون وفكرة اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة ¨ومما تقدم يمكن القول أن الاعمال الفكرية والفلسفية التي قدمها جون لوك قد ساهمت في تقدم الفكر

الليبرالي الى الامام وذلك لانه اعتبر الفرد هو اساس السلطة السياسية وجميع الافراد متساوون من هذه الناحية ، وكذلك وضح مبدأ الفصل بين السلطات الذي سيكون من اسس الديمقراطية الليبرالية .